

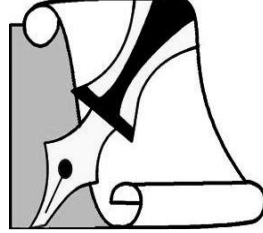


مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الاستراتيجية والفلسطينية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تحولات في عقيدة الأمن القومي الاسرائيلية

1 - مدخل:

خلال سبعة أسابيع ما بين 26 آب و 17 تشرين الاول 1953 كان بن غوريون، أول رئيس حكومة في الكيان الغاصب، في إجازة استغلها للقيام ببلورة العقيدة الأمنية والعسكرية للجيش الإسرائيلي. وبن غوريون الذي كان قد سيطر على دفّة القيادة الأمنية للعصابات الصهيونية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، كان مطلوباً منه، في حينه، بحسب رأيه، الابتعاد عن الشؤون اليومية كي يستطيع التعمق وفحص الأمور الاستراتيجية من جديد. واعتبر بن غوريون في حينه أنه "في الحرب المقبلة سنحارب بطريقة أخرى، مع دول وليس مع عرب إسرائيل، وأن الوسائل والقوات وطرق التفكير لرجال الهاغاناة لا تتلاءم مع مقتضيات المستقبل"، وهذا الأمر قاده إلى تركيز جهوده الفكرية للوصول إلى بلورة نظرية تحسن التعامل مع التحديات المستقبلية .

تلك كانت نقطة البداية لتطوير تفكير أمني وعسكري إسرائيلي تأسيسي. وهذا التفكير كان يقف في مركز بناء وتفعيل قوة عسكرية وأمنية تعمل في ظروف دونية غير ملائمة بسبب التفاوت الكبير ما بين القلة اليهودية والكثرة العربية. وبالتالي فإن العقيدة الأمنية التي شكّلها بن غوريون ارتكزت على فكرة تحقيق حسم عسكري في كل مواجهة، في الوقت الذي بلغ عدد السكان اليهود في فلسطين 1.2 مليون يهودي مقابل دول عربية عدد سكانها 30 مليون نسمة، ممّا يعني أن مقاربتة تلك انطوت على شيء من الحنكة والشجاعة، وصلت إلى حدّ المستحيل. لكن بالنسبة لبن غوريون كان هذا الاحتمال هو الاحتمال المعقول الوحيد برغم معارضة جزء من القيادة العسكرية.

لقد انطلق بن غوريون من فكرة أن أفضلية إسرائيل إنّما تتبع من دمج النوعية البشرية بالروح القومية، مع القدرة على استغلال الجغرافيا التي تمكّن من التحريك السريع للقوة وتركيزها على قاعدة عمل في خطوط داخلية، من أجل خلق تفوق محلي في كل ساحة. بناءً على ذلك، قرر أنه: "إذا قاموا بمهاجمتنا في

المستقبل، فنحن لا نريد أن تدور الحرب في بلادنا، بل في بلاد العدو، وأن لا ندافع، بل نهجم. هذه الحرب نقوم بها ليس عن طريق البلدات الحدودية، بل عن طريق قوات متحركة ومزودة بوسائل حركة سريعة وبقوة نيران قوية وكثيفة."

هذه الاستنتاجات جعلت بن غوريون يختار مقاربة المناورة والنقل السريع للحرب إلى أراضي العدو. وهذه المبادئ شكلت في الواقع العقيدة الاسرائيلية القتالية للعقود الثلاثة التالية، وقادت إلى سلسلة نجاحات عسكرية مثيرة للدهشة والاستغراب. وفي هذا السياق رأت إسرائيل أن حدودها لم ولن يتم ترسيمها على الأرض والورق قبل أن تضع حرب الاستقلال التوراتية المقدسة أوزارها، والتي قادها نبي إسرائيل الجديد والمدجج بالسلح دافيد بن غوريون ومن بعده كل القادة الإسرائيليين الحالمين بإنجاز المهمة، فعرفنا منهم: موشيه ديان الذي قاد حرب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والجولان السوري، ومعه رئيس أركانه إسحاق رابين، وأنهى أرئيل شارون عمره العسكري والسياسي وهو يتطلع إلى هذه المكانة، وهي هدف يصبو إلى بلوغه كل من يعمل في الحقلين السياسي والعسكري الإسرائيليين.

- 2 نظرية الأمن القومي:

تقوم نظرية الأمن القومي الاسرائيلي في مفهومها الراهن، بحسب التعريفات الاسرائيلية لمخططاتها الأمنية على: "الاحتياجات الواجب اتخاذها ظرفيا بغرض تكريس السيادة الوطنية للدولة على أراضيها الإقليمية ومصالحها الداخلية والخارجية المرتبطة ببنائها القومي والثقافي الخاص." وفي هذا السياق اعتبر الباحث الاسرائيلي تسفي شور أن "الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم، من حيث أن التهديد العسكري المستمر، الذي تتعرض له منذ إقامتها يضع أمامها مشكلة وجود أساسية، ويلزمها بإقامة هيكلية عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له." بالتالي فإسرائيل من حيث نشوؤها هي كيان عسكري إسبرطي إحلافي في حالة استفار عدواني دائم مع جيرانه انطلاقا من أكذوبة أن فلسطين (أو) أرض اسرائيل (، بالمصطلح التلمودي ، هي أرض بلا شعب، وإذا وجد هذا الشعب فلا بد أن يغيب ويلغى. بتعبير آخر إن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان والمكان العربيين، لاسيما على المستوى الفلسطيني على وجه التحديد.

لقد تطوّر مفهوم الأمن القومي لكيان الاحتلال انطلاقاً من نظرية ما يسمى "الحدود الآمنة والقابلة للدفاع عنها"، التي هي نظرية تبريرية لتغطية جريمة الاحتلال والتوسع بذرائع أمنية. وهذه النظرية تبلورت بعد حرب عام 1967، وتقوم على قاعدة تأمين "حدود يمكن الدفاع عنها من دون اللجوء إلى حرب وقائية ابتدائية" بحسب تعبيراتهم. لكن حرب عام 1973 أكدت فشل هذه النظرية المرتبطة بقضم الأرض تدريجياً وضمّها، مما استدعى تكوين نظرية جديدة هي نظرية "ذريعة الحرب" التي يتبنّى العدو بموجبها تدبير الحرب الوقائية التي تستوجب منه توجيه ضربات استباقية للخصوم في حال تعرضه لتهديد خارجي افتراضي مثل قيامه بضرب المفاعل النووي العراقي (اوزيراك) (في الثمانينات وضرب مصنع اليرموك في السودان وضرب مراكز الأبحاث العلمية في سوريا وضرب شحنات الأسلحة المخصصة للمقاومة اللبنانية والتهديد بضرب المنشآت النووية أو الصاروخية الإيرانية الخ ... وهذا الاستعداد لاستخدام "القوة الضاربة" إنّما يرمي إلى رسم خطوط حمراء وتكوين عامل ردع منيع وقوي يحمي الكيان الغاصب، ويمنع الدول أو المنظمات المعادية له من محاولة القيام بأي عمل عسكري ضده. وقد بنيت هذه النظرية على ثلاثية الردع والإنذار المبكر والحسم. ومن ناحية أخرى عمل العدو الإسرائيلي لتنفيذ غاياته وأهدافه القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى يطلق عليه (الخطة الكبرى) (المتوسطة والبعيدة المدى، ومستوى أدنى يعالج ما يسمى) مشاكل الأمن الجاري. (وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تدريجية لتحقيق الغايات والأهداف الصهيونية العليا بعيدة المدى، طبقاً لمراحل زمنية خمسية أو عشرية. أما إستراتيجية معالجة) مشاكل الأمن الجاري (فهي ترسم أسلوب التعامل اليومي لتأمين الدولة في كيانها الحالي، وما تحتله من أراض عربية، من خلال مواجهة مشاكلها الأمنية الطارئة. وتدخل في المخططات المرحلية للخطة الكبرى الأهداف التالية :

أ- العمل على استكمال فرض شرعية الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على شعوب المنطقة بكل السبل المتاحة. الأمر الذي يتضح من خلال تصريح الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريس عام 1994 حين قال: "لقد قادت مصر العرب لمدة 50 عاماً ولم تحقق التقدم المطلوب، فليجرب العرب قيادة إسرائيل للمنطقة ليعرفوا الفرق."

ب - تأمين المجال الحيوي للكيان، الذي يحقق له مستلزماته الجيوسياسية والجيواستراتيجية على حساب الأرض والحقوق والخيرات العربية.

ج - استمرار العمل على جذب الجزء الأكبر، من يهود العالم، للهجرة إلى الكيان.

د - ضمان استمرار التفوق الحضاري للكيان الغاصب في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها الدولة المركزية الفعالة دائماً في المنطقة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً وتقنياً.

هـ - المحافظة على التحالف الاستراتيجي الوثيق، مع إحدى الدول العظمى (الولايات المتحدة حالياً).

إن هذه الأهداف ستبقى ثابتة في مكونات معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، وإنما تتغير الوسائل التي يمكن أن تتحقق بها، ارتباطاً بالظروف والمؤثرات الدولية والمحلية. ففي الوقت الحالي تقوم المعادلة الاستراتيجية الصهيونية للتعامل مع العرب على تطبيق نظرية "الفوضى الخلاقة" التي ابتدعتها إدارة الرئيس بوش الابن ووزيرة خارجيته كوندوليسا رايس، والساعية إلى تكريس حالة التجزئة في الوطن العربي وتعميقها باتجاه مزيد من الحروب الأهلية وتفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات التي تدعو إلى الانفصال والاستقلال ورفع الضيم، مما يسهل عملية فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية وهذا من خلال ترسيخ المحددات الحيوية لأمن العدو القومي التي يجري دائماً التمسك والتشبث بها ومراعاتها ومن أبرزها:

أ - بذل كل جهد مستطاع للمحافظة على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمّة النظام العالمي، ذلك أن صورة الولايات المتحدة الواهنة والمستكفة عن التورطات الخارجية، إلى جانب التوتر الذي ساد بين إدارة أوباما السابقة وحكومة نتنياهو، انعكست سلباً على هيبة وقوة إسرائيل، التي ترى أنه لا بد لها من أن تتمتع بعلاقة إستراتيجية قوية ومميزة مع واشنطن إلى جانب البحث عن قوى عظمى رديفة بديلة للاستناد إليها على المدى البعيد في إطار النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

ب - تعزيز نظام الشراكة الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناطو).

ج - دعم الوجود الإسرائيلي في إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

د - السعي لعدم تعرض إسرائيل لأي ضغوط دولية، تحدّ من تنفيذ أهدافها الإستراتيجية القومية التي إنّما تتحقق بناء على تصفية القضايا الإقليمية والاستراتيجية طبقاً للأمر الواقع المفروض ميدانياً لصالحها

والابتعاد عن استدرج اي حل خارجي للصراع الاقليمي والتحول فقط إلى إدارته خاصة لناحية تصفية القضية الفلسطينية.

ه - ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل " حدود آمنة "معترف بها دولياً، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب المتعاطفين معها ودول الجوار الجغرافي الأخرى، وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسياً واقتصادياً وامنياً وعسكرياً، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة مجاورة لكيانها، ويضع السلطة الذاتية الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية بصورة مباشرة عسكرياً، وغير مباشرة سياسياً واقتصادياً.

-3 الأهداف القومية للكيان الإسرائيلي:

حددت دراسة بعنوان " إسرائيل على مشارف القرن الـ "21الصادرة عام1988 م عن معهد" فان لير " الإسرائيلي في القدس والمتخصص في الدراسات الإستراتيجية، الغايات والأهداف القومية للكيان الإسرائيلي على النحو الآتي:

أ -الهدف القومي الأعلى لإسرائيل

إقامة إسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة، في منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك في المرحلة القادمة- وفي ضوء ما يسمى بعملية السلام التي قبلها العرب -فإن على إسرائيل أن تسعى من خلال معاهدات السلام وترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها في عام 1967، والتي تحقق متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيوستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض شرعيتها على تلك الأراضي، مع إخلائها من السكان العرب حفاظاً على الهوية اليهودية، على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال الردع الوقائي والانتقامي الجسيم، وتأمين عمليات الضم والاستيطان وتهويد الأراضي، والتحكم في المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع الاعتماد على الذات عسكرياً واقتصادياً.

ب - الهدف السياسي

ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دولياً، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب ودول الجوار الجغرافي الأخرى، وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسياً واقتصادياً، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة مجاورة لإسرائيل، ويضع الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكرياً، وغير المباشرة سياسياً واقتصادياً. هذا مع التكيف والتأثيرات التي تفرضها عملية السلام، وتهويد المناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل من خلال تكثيف الاستيطان وتقليص التواجد العربي فيها إلى أدنى حدّ، والسعي إلى مدّ السيطرة الإسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة إلى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع السعي للحصول على حصة (0.8) مليار م (3) من مياه النيل في إطار التعاون الإقليمي مع مصر.

ج - الهدف العسكري

احتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على جميع الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي وفرض إرادتها على المنطقة، ومع الاستعداد للجوء للعمل العسكري المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، أو عند ظهور بوادر لشنّ عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو استنزافية من جانب أعداء إسرائيل، أو وجود دلائل تهدد بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي، مع السعي لزيادة قدرة إسرائيل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح. وامتلاك قدرات ردع تقليدية وفوق تقليدية متنوعة، وذات مصداقية وعلى درجة عالية من التأهب، قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو إرهابية مناوئة لإسرائيل، وذلك بالاستعداد لتوجيه ضربات وقائية واستباقية عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية، وبما يقضي على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إسرائيل. مع الاستعداد أيضاً لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصى حد وطبقاً لظروف المواقف التي تنشعب في حينه، وبما يخلق أوضاعاً إقليمية جديدة تؤمن حصول إسرائيل على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، وتنقل حدود إسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها.

د - الهدف الاقتصادي

استقرار وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي باستثمار الإمكانيات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل الاستفادة من الميزات التي تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من الموارد المائية والنفطية والمعدنية، وبما يمكنها من استيعاب مزيد من يهود الشتات، والسعي التدريجي لنقل عتاد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الأجنبية.

هـ - الهدف الاجتماعي

استمرار البقاء القومي بدرجة عالية من الصلابة ونقاء الجنس اليهودي، وذلك بزيادة حجم القوة البشرية وتحسين نوعيتها من خلال استكمال هجرة يهود العالم لإسرائيل (10 مليون يهودي في الشتات) وتشجيع زيادة النسل اليهودي، وتقليص التواجد العربي في أرض إسرائيل، مع السعي لتقوية روابط التماسك الاجتماعي والقضاء على الصراعات والتناقضات العرقية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تسود المجتمع اليهودي، وترسيخ قواعد التضامن بين فئاته، ورفع المستويات الثقافية والخدمات في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتأمين، وتوازن التركيبة السكانية رأسياً وأفقياً داخل إسرائيل) تعمير صحراء النقب (وبما يحقق أهداف ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة).

و - الهدف الأيديولوجي

إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري، وإعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى باعتباره الهدف الأسمى ليهود العالم، والقادر على توحيدهم والتفافهم حول إسرائيل. وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهودي في نفوس الشبيبة الإسرائيلية، وبالتقدم والرقي في كافة المجالات العلمية، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى وتقوية النفوذ اليهودي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، مع العمل في ذات الوقت على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت

والتحزب الفكري في البلدان العربية، وبما يؤدي إلى زيادة التطرف الديني والطائفي والعنصري، والقضاء على فكرتي القومية العربية والتضامن الإسلامي وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات في المنطقة لصالح إسرائيل، وذلك في تعاون وثيق مع قوي التطرف الصليبي في العالم.

ز - الهدف التكنولوجي

تطوير البنية الأساسية القومية المقامة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية الآلية، والصناعات كثيفة العلوم، خاصة في ميادين البيوتكنولوجيا، والميكروإلكترونيك، والذكاء الصناعي، والأدمغة الإلكترونية، وغزو الفضاء، وأنظمة المعلومات، وبما يشكل ركيزة وقاعدة للإنطلاقة التكنولوجية التي ستسود بها إسرائيل المنطقة في هذا القرن، وبحيث تكون مالكة للمعارف العلمية والتكنولوجية التي تملكها الدول العظمى، وليست متخلفة عنهم، وبما يساعد على الانطلاق أفقياً ورأسياً في مجالات التنمية الشاملة، ويهيئ الشعب الإسرائيلي ليعيش في عصر متقدم علمياً وتكنولوجياً.

ح - أهداف الحركة الصهيونية العالمية

تنشيط حركة الهجرة إلى إسرائيل، وبما يؤمن وصول تعدادها في عام 2010 إلى 10 مليون نسمة مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات استيطانية ذات أبعاد اقتصادية وعلمية واجتماعية تساعد على سرعة دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، وبما يساهم في تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين الدول العربية بتفوق نوعي. هذا مع السعي إلى إعادة إنشاء حركة صهيونية شعبية في الخارج تؤمن استعادة المضامين الروحية للحركة الصهيونية التي تآكلت بفعل انغماس يهود الشتات في المجتمعات الأخرى وإعادة ربطهم بالوطن الأم بصور مختلفة، وتنشيط مناهج التربية اليهودية بين يهود الشتات.

4-المجال الحيوي لإسرائيل:

حدد شارون في عام 1982، عندما كان وزيراً للدفاع، دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، وذلك أمام لجنة الدفاع والخارجية للكنيست في جلستها في 12/12/1982 على النحو التالي :

"هي المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوباً". وقد توسعت هذه الدائرة في التسعينيات لتمتد من الساحل الشرقي للأطلنطي غرباً، إلى إيران وباكستان شرقاً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً إلى كيب تاون بجنوب أفريقيا جنوباً." من هنا يمكننا أن نفهم مغزى التعاون الإستراتيجي القائم بين إسرائيل وتركيا، وقازاخستان والهند، ووضع مخططات إسرائيلية بالتعاون مع الهند وسريلانكا لضرب مجمع) كاهوتا (النووي في باكستان، وتعاون إسرائيل مع تركيا لتوجيه ضربات جوية ضد سوريا وإيران والعراق، والتجارب النووية الإسرائيلية في جنوب أفريقيا إبان فترة الحكم العنصري هناك، والتغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في دول وسط وجنوب أفريقيا وتعاون إسرائيل مع كل من إثيوبيا وإريتريا لضمان سيطرة إسرائيل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب، كذلك تعاون إسرائيل مع إثيوبيا وزيمبابوي لتهجير باقي يهود الفلاشا.

5- إستراتيجية إسرائيل لتحقيق أهدافها القومية

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه) مشاكل الأمن الجاري. (وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة، أما إستراتيجية معالجة) مشاكل الأمن الجاري- (والتي تجري حالياً خاصة على الساحة الفلسطينية فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضي عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية.

وفي المقابل، فإن إستراتيجية) الردع (تسعى لإجبار خصوم إسرائيل على الكفّ عن العمل) بخططهم الكبرى (التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وإجبارهم على إتباع سياسات وإستراتيجيات متواضعة وأقل طموحاً في تعاملهم معها، وذلك لأن تخلي خصوم إسرائيل عن العمل) بخططهم الكبرى (لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائياً، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه فعليا من خلال مناورة السلام المزيف التي بدأت في عام 1993 ولا تدعم السياسة

الإسرائيلية وسائل ضغط وخداع عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءاً بالتلويح بالردع العسكري والعمل به عند اللزوم، وانتهاءً بالضغط الأميركي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، مروراً بتصدير الفتن والاضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية في الدول العربية، لا سيما من خلال عملائها.

6- ماهية العقيدة العسكرية الاسرائيلية:

أ - تعريف عام:

"العقيدة العسكرية مصطلح عسكري عام لوصف الأداء الذي ستقوم به قوات الجيش خلال المعارك والحروب. وتعتبر إطاراً نظرياً قياسياً موحداً وموجهاً داخل المؤسسة العسكرية أكثر من كونها مجرد قوانين ونظريات جامدة. وتهدف العقيدة العسكرية بشكل عام، لتعزيز التفكير الإبداعي والابتكاري داخل المؤسسة العسكرية لإيجاد حلول غير نمطية في مواجهة المواقف القتالية المتعددة."

ب - عقيدة الجيش الإسرائيلي القتالية :

الجيش الإسرائيلي اعتمد منذ تأسيسه عام 1948، على عقيدة قتالية مبنية على أساس حرب العصابات، والسيطرة على المناطق التي تتم فيها عمليات القتال بسرعة، معتمداً على تكتيك الهجوم المفاجئ والكمائن، وقطع الطرق وخطوط الإمداد اللوجستية، بالإضافة إلى السرعة والمباغته . وتركزت العقيدة العسكرية الإسرائيلية، منذ فترة بن غوريون على الدفاع وضرب العدو في قلب أرضه، كخطوة استباقية لتفادي هجومه أو رده من خلال المفاجأة والترويع. واعتمدت العقيدة القتالية الإسرائيلية منذ العقد الأول لقيام "الدولة"، على النظرية الهجومية الاستباقية، بسبب الإحساس بالضعف أمام جيرانها، وعدم الإحساس بالأمان، ومهاجمة مصادر التهديد قبل تطوره، وإتباع نهج الحرب الوقائية، وهو ما جعل القيادة العسكرية الإسرائيلية تعمل على تطوير سلاحها الجوي والحصول على أفضل التقنيات العسكرية، والعمل على نقل المعركة القصيرة إلى أرض العدو. وتعتمد العقيدة القتالية لجيش العدو على المبادئ التالية:

- جيش صغير نوعي وقوي.

- الحرب الخاطفة السريعة.

- كثافة القوة النارية للقوة الجوية.
- تقليل الخسائر في العنصر البشري.
- الاعتماد على الأسلحة المتطورة.
- الاعتماد على عنصر المفاجأة.
- نقل المعركة إلى أرض العدو.
- تدمير قوات العدو المسلحة.
- احتلال مناطق والبقاء فيها لتحقيق مكاسب سياسية.
- هجوم استباقي أو حرب وقائية.
- حسم نتيجة الحرب سريعاً.
- تأمين العمق الإسرائيلي، وتكوين مناطق عازلة.
- تعزيز قوة الردع والتفوق النوعي .

ومن ثم تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية القديمة، التي تلاءمت إلى حد كبير مع الحروب البرية الكلاسيكية، ضد جيوش نظامية، والتي كانت تعتمد على تحقيق المفاجأة للعدو من خلال اختيار زمان ومكان المعركة وسرعة تحريك القوات . وقد استمرت تلك المبادئ قائمة حتى حرب تشرين الاول 1973. وبعدها عملت القيادة العسكرية الإسرائيلية على تطوير عقيدتها القتالية من خلال الاعتماد على القوة النارية الجوية، أو ما يطلق عليه "سياسة الأرض المحروقة"، بمعنى تجنب الاشتباك البري مع العدو . وقد شكّلت حرب لبنان الأولى منعطفاً حاداً بالنسبة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، فإسرائيل لم تواجه في العام 1982 قوات نظامية، ولم يعد الجيش الإسرائيلي قادراً على تطبيق مبادئ نظريته القتالية، لأنه يواجه منظمات قتالية شبه عسكرية، هذه المنظمات لم يكن لديها ما تخسره، ولا يمكن التأثير عليها عسكرياً وصولاً إلى الحسم . ولذلك بدأت إسرائيل بإحداث تغييرات في العقيدة العسكرية منذ ذلك الحين . فعملت على تطوير استراتيجيات القتال، بوجه المنظمات الفلسطينية واللبنانية، مما دفعها إلى اعتماد حرب العصابات، والقتال المحدود، في مناطق ذات مساحات صغيرة، من خلال الاعتماد على القوات الخاصة، وسياسة الاغتيالات،

والتأثير على العدو من خلال الآخرين - مثل السكان، أو الحكومات أو المنظمات الدولية - وذلك لإجباره على طلب الهدنة، وفرض الشروط عليه.

إن تجربة الجيش الإسرائيلي القتالية، مع منظمات شبه عسكرية، تعتمد على تكتيك حرب العصابات، كحماس وحزب الله، تسبب في إحراج الجيش الإسرائيلي، وتسبب كذلك في فشل نظرياته القتالية، فأمام منظمات لا تمتلك دولة ولا حدود، ولا ذخيرة استراتيجية، كان من الصعب إحراز الانتصار، أو حتى الحسم العسكري، وبناءً على هذه الإخفاقات العسكرية، طورت إسرائيل مصطلح عقيدة الضاحية التي تعتمد على الضربة العسكرية الجوية الخاطفة والمفاجئة، والتي تحدث ضرراً كبيراً في صفوف العدو، وإرباك قواته على الأرض، ويختصر أحد الضباط الإسرائيليين مفهوم عقيدة الضاحية بالكلمات التالية: "إلحاق ضربة قوية بالعدو، وتدمير بيوت وبنى تحتية للتسبب بمعاناة مئات الآلاف من الأشخاص، هي الأمور الوحيدة التي يمكن أن يكون لها التأثير الأكبر على العدو". وبحسب المحلل في صحيفة يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي: "بعد فشل الجيش الإسرائيلي في توفير ردع قوي لوقت طويل في مواجهة حماس والمنظمات المسلحة في غزة، اعتمد الجيش الإسرائيلي استخدام عقيدة الضاحية ضد حماس والسكان المدنيين في قطاع غزة". وبعد فشل عقيدة الضاحية أمام حماس بغزة، خلال الأعوام 2008، و2012، وعدم حسم المعركة ضدها عسكرياً، طورت القيادة العسكرية الإسرائيلية مبدأً جديداً تمت إضافته إلى عقيدتها العسكرية وهو مبدأ الحرب بالوكالة، بمعنى قيام الجيش الإسرائيلي باستئجار مرتزقة من الموالين لها وزجهم في الخطوط الأولى من المعركة، (كما حدث في الحرب الأخيرة على غزة). (ويمكن للمرتزقة أن يشكلوا جزءاً كبيراً من وحدات المشاة، وتوفير الحياة البشرية، من خلال عدم الاشتباك البري المباشر مع العدو، والأهم هو عدم تمكين العدو من تسجيل انتصارات عليه، من خلال التكتم على خبر مقتلهم. وقد أفادت مصادر صحفية إسرائيلية وأخرى طبية من "نجمة داوود الحمراء" بأن عشرات من الجنود المرتزقة والذين كانوا في الصفوف الأولى إبان حرب غزة عام 2014 قتلوا على أيدي الفصائل الفلسطينية خلال المواجهة البرية، ولم يتم الإعلان عن مقتلهم نظراً لعدم وجود عائلات لهم داخل إسرائيل تتابع أخبارهم وأوضاعهم. وباختصار يمكن القول أن التطورات التي طرأت على النظرية القتالية للجيش الإسرائيلي، لم تكن جوهرية، وموسعة، وما زال الجيش الإسرائيلي يعتمد على معظم المبادئ القديمة وأبرزها الاعتماد على عنصر

المفاجأة، والحرب القصيرة الخاطفة، وتدمير قوات العدو المسلحة، ونقل المعركة إلى أرض العدو، والاعتماد على الأسلحة المتطورة، وتوفير الحياة البشرية، من خلال تجنب المواجه البرية، وكثافة النيران، مع السعي لاغتيال شخصيات بارزة، لحسم المعركة بسرعة وتسجيل الانتصارات الوهمية على العدو، بالإضافة إلى عقيدة الضاحية، والاعتماد على المرتزقة.

7 - هل من تحولات في العقيدة؟

على الرغم من أن إسرائيل قد حظيت في العقود الأخيرة بتفوق عسكري نوعي مطلق تقريبا، لكن يبدو، بصورة متناقضة، أن الإنجازات التي حققتها بوجه الأعداء ما تلبث أن تأخذ في التلاشي تدريجيا. فعلى سبيل المثال، بالرغم من الفجوات الواضحة في علاقات القوة بين إسرائيل وحزب الله في العام 2006 وبينها وبين حماس في العام 2014، فإن الجيش الإسرائيلي لم يتمكن من تحقيق انتصار واضح وكبير كما كان يتمنى دائما، بل مجرد إنجازات جزئية تكتيكية وضمن وقت طويل نسبيا. والمنظرون العسكريون أرجعوا ذلك إلى نوع من "الحتمية التي تفرضها خصائص المواجهات الجديدة في حروب عصابات تقوم على الكرّ والفرّ - وهذا التفسير وجد القبول في سوق الأفكار الأمنية - العسكرية الإسرائيلية. في حين أن هذه الظاهرة إنما تتبع في الأساس من الضعف المستمر والتراجع النوعي في التفكير والأداء الأمني والعسكري الإسرائيلي. وقد تمّ الإدّعاء بأن السبب الرئيس لعدم قدرة أجهزة الأمن، وفي أساسها الجيش الإسرائيلي، على إعطاء ردّ على التحديات العسكرية الجديدة ليس النقص في الموارد، بل في ضعف الأنظمة البنوية للجيش التي تتولّى تطوير واستيعاب العقائد القتالية .

8 - ماذا حدث للتفكير العسكري الإسرائيلي:

الفكر العسكري هو اسم شامل للعلم المتطور فيما يتعلق بالحرب وطرق التنظيم في مجالي الاستعداد لها وطريقة إدارتها. وهذا الفكر يستند إلى الفكر العسكري العام الذي يطمح إلى عملية تنظير لظاهرة الحرب، واستنباط المبادئ العالمية والمعرفية التي تطورت على مدى التاريخ من خلال بحثها وتعلمها. ومع ذلك، فالفكر العسكري يرتبط ارتباطا لا ينفصل عن زمان ومكان الشروط المحددة لخوض الحرب، لأن الحرب

هي ظاهرة اجتماعية تتغير أساليبها والوسائل المستخدمة فيها والأفكار التي تخدمها، كلما تطور التاريخ الانساني وكلما تغيرت المجتمعات الإنسانية. ومن الواضح في الوقت الراهن أن القيادة الإسرائيلية منشغلة بالتحضير لتنفيذ إستراتيجيات أمنية جديدة على ضوء التحولات التي تعصف بدول الجوار الإقليمي، وبالتالي فالفكر العسكري مطلوب منه أن يتطور ويتجدد دائماً طالما أن المعطيات الاساسية والبيئة التي يتعاطى معها تتغير. وعلى هذا الفكر أن ينتج ويشكل قاعدة ضرورية لتطور الاستراتيجيات والعقائد الأمنية والعسكرية الخاصة التي تواجه التحديات الأمنية على أرض الواقع.

ففي الأربعين سنة الأخيرة، مع تسارع الانتقال من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات، تحولت المعرفة لتصبح المورد الأكثر أهمية بالنسبة للمنظمات والدول. والإنتاج الإجمالي للدولة وقوتها العسكرية وقدرتها على التأثير في الساحة الدولية ترتبط اليوم بقدرتها على امتلاك وتطوير المعرفة أكثر من أي مورد آخر. وكلما ازداد وضوح الفهم في العالم بأن المعرفة هي جوهر الجودة والاقتصاد والقوة في عالم اليوم، فالمطلوب حالياً نوع جديد من الفكر العسكري يتلاءم مع كل هذه المتغيرات. والجيش الاسرائيلي الذي كانت الجودة جزءاً أساسياً من قوته منذ بدايته، انتقل من الجودة العقيدية إلى الجودة التكنولوجية. وقد وصف الجنرال (حايم نادل، الذي بحث موضوع تطور الفكر العسكري في الجيش الاسرائيلي بين حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران، التصدع الذي ظهر في الفكر العسكري الاسرائيلي بعد حرب الأيام الستة، التي منها، بحسب نظره، بدأت عملية الضمور والغروب، لأن سكرة الانتصار والإيمان الأسطوري بالنصر أدّى إلى التخلّي عن الفكر العسكري المكتوب والانتقال إلى الشخصانية أي اعتقاد الضباط بأنه يمكنهم إدارة معارك المستقبل استناداً لتجاربهم الشخصية، وبالتالي فإن العقيدة الشفوية دفعت جانبا العقيدة المكتوبة، والتجربة الشخصية حلّت محل التعلم العميق من تجارب الآخرين. فعلى سبيل المثال بالرغم من أن الصواريخ المضادة للطائرات والدروع قد ظهرت بالتدرّج في فترة حرب الاستنزاف في المواجهات الجوية والبرية مع القوات المصرية، إلا أن الجيش الإسرائيلي تجاهل ما يحدث وعانى من الشلل الفكري. إضافة إلى ذلك، فهذا الجيش لم يستطع تعلم الدروس من الآخرين الذين مروا في أوضاع مشابهة، وامتنع عن تطوير رد فكري وعقدي كامل عليها. ومنذ بداية التسعينيات ومع التطور الكبير في التكنولوجيات، تضاءلت بعملية تدريجية وثابتة مكانة الفكر العسكري والمؤسسات التي تولت تطويره. وبدلاً من أن تكون

العقيدة هي القاطرة الرائدة التي تقود أعمال الحرب، احتلت التكنولوجيا مكانها. وأحد الأمثلة على فقدان أجهزة الفكر العسكري طريقها يظهر في المسيرة التراجعية التي مر بها قسم التوجيه في الجيش الاسرائيلي، الذي كان بمثابة دماغ القيادة العامة، والمكان الذي يتطور فيه الفكر ومنه تخرج العقيدة الأمنية للجيش وهو كان مسؤولاً عن تطوير الفكر العسكري وتوريثه للقيادة بشكل عقيدة قتالية، ومناورات حربية ونقاشات نظرية. وكان يترأسه في السنين الأولى ضباط من مركز القيادة العملياتية الذين أثروا على طريقة تشكيل الجيش وبرزوا في الحرب. وهذه الوظيفة شكلت بالنسبة لهم خشبة قفز للوصول إلى الوظائف الرئيسية في الجيش والدولة .

إن ضعف العوامل المتعلقة بنظرية القتال في القيادة العامة والانقطاع بين القيادة العامة وبين الذراع البرية أديا إلى أن القيادة العليا في الجيش الاسرائيلي أهملت القوات البرية، وتم اعتبارها منذ ذلك الحين جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل، حيث أن استخدامها يمكن أن يستمر لفترة زمنية طويلة وأن تشمل سقوط الكثير من المصابين. كذلك، وخلافاً للقوات البرية التي يتطلب استخدامها جهداً لوجستياً كبيراً، فإن سلاح الجو متاح للعمل الفوري والمحدود زمنياً ويمكن وقفه في أي وقت بعيداً عن نظر الجمهور ولا يحتاج بالضرورة من الدولة شن حرب حقيقية. والقوة الجوية أيضاً بوسعها استغلال التفوق التكنولوجي والعسكري واستخدام سلاح موجه بصورة دقيقة، مما يقلص الأخطار على قوات الجيش وعلى المدنيين غير المشاركين. وقد تبين بالتالي أن إغراء شن حروب نظيفة ودقيقة قد غطى على أي اعتبارات أخرى. وكلما قامت فنون الحرب بإحناء رأسها أمام النار الدقيقة الموجهة، كلما تغيرت نقطة التوازن في مسيرة بناء القوة، وقوة التدمير البرية فقدت مكانتها لصالح نيران تقوم على المعلومات الاستخباراتية.

إن خرق التوازن بين جودة التفكير العسكري وجودة التكنولوجيا نقل الأولوية من قسم العقيدة القتالية إلى قسم تطوير الوسائل القتالية، ومن ضرورة إيجاد حلول عملية إلى ضرورة البحث والتطوير التكنولوجي .

- 9 مخطط تنفيذ عقيدة) الخطة الكبرى):

وضع هذا المخطط في الأساس لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية البعيدة المدى عبر ثلاثة مخططات فرعية:

أ - **مخطط) بلقنة المنطقة:** (يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية تشكل القومية) الأم (بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تؤديه إسرائيل في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في لبنان ثم في سوريا، والحرب الانفصالية في جنوب السودان، وثورة الأكراد في شمال العراق، وثورة البربر في الجزائر، ومحاولات تغذية الفتنة الطائفية في مصر.. إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال التي نجد لها أساساً نظرياً في مخططات الزعيم الصهيوني القديم) جابوتنسكي (صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة) كومونيلث عبري (تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية. وهو المخطط نفسه الذي دعا إليه أيضاً) عوديد بينون (مستشار مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في دراسته المعروفة تحت عنوان) إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات. (كما نجد لهذا المخطط أساساً أيضاً في كتاب) بين جيلين (لبريجينسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، تحت عنوان) تفتيت قوس الأزمات(، ومخططات) برنارد لويس (أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون في كتابة) رهينة الخميني(، ومشروع بن غوريون لتقسيم لبنان سنة 1954.

ب - **مخطط) شد الأطراف:** (وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي خاصة مصر - إلى صراعات جانبية بعيداً عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط على الأخيرة. وقد وجدنا تطبيقاً لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي توجّهه اتفاقيات التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا في عملياتها العسكرية شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيلي في

النزاعات القائمة بين السودان وإثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا الخ.

ج - مخطط) تكثيف الاستيطان: (ويستهدف هذا المخطط تكريس الاحتلال الإسرائيلي الحالي في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وبما يخلق أمراً واقعاً يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه. وبحيث تشكل هذه المستوطنات أرضاً رحبة لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود، وبما يخفف وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسرائيل، ويخلق حافزاً للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلاً ضد المناطق العربية، حتى في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة، ويرتبط بمخطط الاستيطان المكثف مخطط آخر هو (الترانسفير (والذي يسعى إلى تفرغ المناطق المحتلة التي تقرر ضمها لإسرائيل من سكانها العرب بأساليب الترغيب والترهيب، وبما يسهل ضمها لإسرائيل.

- 10 التعامل مع مشكلات الأمن الجاري:

تعالج إسرائيل مشكلات أمنها الجاري من خلال إستراتيجية تطلق عليها) اللاءات العشر (تتقيد بتنفيذها كل من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية للدولة، وتعكس الثوابت الأمنية لإسرائيل وتتمثل في الآتي:

- لا للانسحاب الكامل إلى حدود. 1967

- لا لتقسيم القدس.

- لا لسيادة عربية كاملة على جبل الهيكل) المسجد الأقصى).

- لا لدولة فلسطينية ذات استقلال كامل.

- لا لإيقاف عمليات الاستيطان أو تفكيك المستوطنات.

- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

- لا لتحالف إستراتيجي عربي يضم بعض أو كل دول المواجهة والعمق العربي.

- لا لامتلاك أي دولة عربية أو إسلامية معادية برنامجاً نووياً عسكرياً أو حتى مدنياً إذا كان ذلك ممكناً.

- لا لأي خلل في الميزان العسكري القائم حالياً بين العرب وإسرائيل.

- لا لحرمان إسرائيل من مطالبها المائية في الأنهار العربية.

« - 11 العقيدة الأمنية الإسرائيلية للعام: «2030 مواجهة تعاضم محور المقاومة:

لم يكن أمراً عرضياً أن يقدم رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أمام «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت)، «العقيدة الأمنية الإسرائيلية» 2030 ، في هذه المرحلة بالذات، ولم تكن مصادفة أنه تمت بلورتها خلال السنتين الأخيرتين تحديداً، أي في ضوء ما شهدته المنطقة من تطورات سياسية وأمنية. ومع أن الوثيقة الكاملة لهذه العقيدة ستبقى سرية، وسوف تقدم لاحقاً أمام «اللجنة الفرعية لشؤون الاستخبارات والخدمات السرية» في الكنيست، وأمام منتدى هيئة الأركان العامة للجيش و«الموساد» و«الشاباك»، لكن ذلك لا يعني استحالة الوقوف على بعض الأبعاد التي تضمنتها، بالاستناد إلى ما تم الكشف عنه، لجهة سياقها وتوقيتها ورسائلها، وعلاقة كل ذلك بتطورات المشهد الإقليمي. والواقع أن عرض نتنياهو لبعض معالم العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة إنما يأتي بالتزامن مع استكمال انتصار محور المقاومة على الإرهاب التكفيري في سوريا والعراق ولبنان، وبعدها باتت إسرائيل أمام منعطف خطير نتيجة فشل كل رهاناتها السياسية والعسكرية والعملانية وما قد يترتب على ذلك من نتائج وتداعيات. يأتي هذا العرض للعقيدة الجديدة، كمحطة أولى في سلسلة نقاشات ستتواصل لاحقاً حول القضية نفسها، لكن بلحاظ أن العمل على بلورة هذه العقيدة الأمنية استمر نحو سنتين، كما أوضح مكتب رئيس الحكومة، يعني ذلك بالضبط المساحة الزمنية التي شهدت فيها البيئة الإقليمية محطات مفصلية في حركة الصراع على الساعات الثلاث: العراق وسوريا ولبنان، واتجهت نحو الحسم لمصلحة محور المقاومة، الأمر الذي دفع مؤسسة القرار إلى مواكبة هذه التطورات بدراسة الخيارات العملانية الواجب اعتمادها لاحتواء مفاعيل وتداعيات انتصار محور المقاومة.

يتقاطع وضع أفق زمني للعقيدة وهو عام 2030 ، مع ما كشفته تقارير إعلامية إسرائيلية قبل أيام عن أكبر خطة دفاعية وتسليحية في تاريخ الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية، تمتد إلى عشر سنوات (2019-2029)، وهو ما يؤكد أن هذه الصفقات هي من متطلبات هذه العقيدة التي عرضها نتنياهو، انطلاقاً من كونها تتدرج تحت عنوان بناء القوة، خصوصاً أنه قيل آنذاك أيضاً إن الصفقة ستعرض على

«الكابينت» لاحقاً. ومن الواضح أن ملامح هذه العقيدة، والسياق الزمني الذي تبلورت فيه، يؤشران إلى تقدير إسرائيلي للنظرة المرتبطة بتطور التهديدات خلال العقد المقبل، وهو ما لفت إليه نتنياهو إجمالاً، إذ قدّم أمام وزراء المجلس المصغر» التهديدات المتوقعة في العقد المقبل، وبناء القوة المطلوبة، ومبادئ تفعيل القوة»، من دون أن يورد مكتبه أي تفاصيل في هذا المجال.

وبما أن العقيدة الأمنية تجري بلورتها في ضوء النظرة إلى التهديدات وطبيعتها وحجمها وظروفها، يصبح من المؤكد أنها تبلورت على خلفية ما شهدته البيئة الإقليمية للكيان الإسرائيلي، وتحديداً الحدود الشمالية، حيث ترتب على فشل الرهانات الإسرائيلية والأميركية تعاضم مستويات التهديد العسكري والصاروخي لعمقها الاستراتيجي، انطلاقاً من الساحتين السورية واللبنانية. وهو ما لمّح إليه وزير الأمن أفيغدور لبيرمان، بالتحذير من إعادة بناء قوة الجيش السوري، والأمر نفسه ينسحب على رفع إسرائيل شعار «إخراج إيران وحلفائها من سوريا»، ومنع التمركز العسكري الإيراني. ويؤشر بعض معالم العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة، إلى اقتناع عميق لدى صنّاع القرار بأن إسرائيل والولايات المتحدة لن يتمكنوا من قطع الطريق على المسار التصاعدي لمحور المقاومة، وهو ما يُفسّر المبادرة إلى خطوة من هذا النوع، بالتزامن مع العقوبات الأميركية المتصاعدة ضد إيران، ومع سياسة الاستهداف الموضعي الذي تنفذه إسرائيل في الساحة السورية.

في هذا الإطار، كان لافتاً بروز البعد الدفاعي في العناصر التي تتشكل منها هذه العقيدة إلى جانب تعزيز القدرات الهجومية، وتعزيز القدرات في مجال «السايبير»، حيث أوضح نتنياهو أمام المجلس الوزاري المصغر أن العقيدة الأمنية الجديدة تركز على «تحسين الدفاعات الصاروخية، ومواصلة العمل على تحصين الجبهة الداخلية، واستكمال إقامة الجدران الأمنية على حدود الدولة»، وهو ما يؤكد حقيقة نظرة إسرائيل إلى مستوى الخطورة التي قد تواجه جبهتها الداخلية في المستقبل، في ضوء التطورات السورية والإقليمية الأخيرة.

على خلفية هذه القراءة، يعتزم نتنياهو «زيادة ميزانية الدفاع بنسبة 0.2% حتى 0.3% من الناتج القومي الإجمالي، في موازاة مواصلة إجراءات توفير الموارد في الجيش»، على أن تشمل الزيادة الجديدة في ميزانية الأمن مصاريف «جميع الأجهزة الأمنية، بما فيها الجيش والشبابك والموساد». «وبما أن هذه الزيادة

في الميزانية ستكون على حساب الاقتصاد الإسرائيلي، بل هي مشروطة به، عمد نتياهو خلال الجلسة إلى تأكيد أن المسعى سيهدف إلى «تحقيق نمو سنوي بقدر 3 أو 4% ، وصرف حوالى 6% من الناتج القومي الإجمالي على جميع الحاجات الأمنية... وحينما يصل الناتج إلى نصف تريليون دولار، سيُعاد النظر في النسبة المطلوبة للصرف على حاجات الأمن.»

تبقى حقيقة بارزة تتموضع في خلفية هذه العقيدة، وتشكل نقاط ضعف جوهرية للكيان الإسرائيلي، تناولها نتياهو في سياق تبرير رفع نسبة الميزانية الأمنية، وتتمثل في ما سماه «مساحتنا الجغرافية الصغيرة واكتظاظ السكان وكثرة التهديدات حولنا»، موضحاً أن هذه الأوضاع تفرض أن «تكون الحاجات الأمنية الإسرائيلية أكبر دائماً من حاجات أي دولة بحجم مماثل.»

12 - خاتمة

تعيش إسرائيل فترة ذهبية في السنوات الأخيرة، على صعيد أمنها القومي فقد استطاع تيار اليمين القضاء على ما يسمى زورا عملية السلام، والفلسطينيون منقسمون على أنفسهم، والعالم العربي يواجه فوضى وحروباً داخلية، وتزحف بعض دوله للتطبيع الذليل مع العدو الامر الذي ساهم في شعور الكيان بالاستقرار الأمني المرحلي.

إلا أن الواقع على مستوى الأمن الإستراتيجي، يشير إلى وجود مآزق حقيقية يعيشها الكيان العبري، فمن جانب هو لم يستطع الحفاظ على فترة هدوء طويلة، ومن جانب آخر لم يتوصل ساسته إلى إستراتيجية عملية لحل الصراع، أو على الأقل تحييده لفترة من الزمن، وهو يدرك أنه قد يكون مضطراً لمواجهة الانفجار الكبير في أي لحظة، في ظل استمرار الواقع على حاله.

وبرغم أن الليكود، الحزب الحاكم بقيادة بنيامين نتياهو، يعتبر نفسه حزباً يمينياً برؤية سياسية، إلا أنه بات في الآونة الأخيرة منساقاً وراء يمين اليمين، الذي بات الحاكم الفعلي فيما يتعلق بمصير الضفة الغربية، والاستيطان فيها. وفي ظل استمرار الواقع على الأرض على حاله، فمن المتوقع أن يستطيع حزب البيت اليهودي الاستيطاني، تطبيق برنامجه التوسعي بضم مناطق " ج " وما فيها من فلسطينيين، وتطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة، وشرعة البؤر الاستيطانية العشوائية، وذلك بإقرار قانون الـ

"هسدر"، الذي ينصّ على شرعنة تلك البؤر. وتتجلى قدرة هذا الحزب في فرض رؤيته، بتوفر العديد من العوامل المساندة، والتي منها:

- قدرته على ابتزاز نتنياهو بالتهديد المستمر بإسقاط الحكومة.
- إدراكه أن جزءاً كبيراً من المستوطنين هم من ناخبي الليكود، وبالتالي لن يستطيع نتنياهو الخروج عن اتفاقه مع البيت اليهودي بشأنهم.
- عدم قدرة نتنياهو على توسيع الائتلاف الحكومي، وبالتالي بقاءه تحت ابتزاز الأحزاب الصغرى.
- وجود أطراف في الليكود تجنح إلى أقصى اليمين، مما يدعم مواقف حزب البيت اليهودي.
- ضعف التيارات الفكرية الأخرى، وفشل حزب العمل، مما يُسهم في تقوية توجه اليميني للبيت اليهودي.
- الثقل الاستيطاني الكبير، والمتمثل بوجود 700 ألف مستوطن في الضفة والقدس، أي 12% من مجموع اليهود، يُسهم كذلك في تقوية توجه البيت اليهودي.

ختاماً، إن استمرار نتنياهو في إدارة الصراع فقط، وحرصه على تثبيت الحكومة الإسرائيلية، سيدفعه إلى التعامل بمنطق المحاصصة الائتلافية، ولقد وافق له البيت اليهودي على العديد من القوانين والقرارات، مقابل زيادة ميزانية المستوطنات.

وفي ظل ضعف الجانب الفلسطيني، وانشغال العالم العربي بصراعاته الداخلية، فإن الطريق يبقى معبداً أمام تطبيق الجزء الأهم من رؤية البيت اليهودي التوسعية.